ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

"الأطر الأمنية في التعاون المشترك المغربي الإفريقي: التحديات والأبعاد"

Security Frameworks in Morocco–Africa Joint Cooperation: Challenges and Dimensions

الباحث : عبد الغني الباهي
دكتور في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
كلية الحقوق اكدال – الرباط

ملخص

في ظل التحديات الأمنية المعقدة والمتنامية التي تشهدها القارة الأفريقية، وما تفرزه من تهديدات متزايدة للاستقرار والأمن الإقليميين، يبرز التساؤل حول مدى إمكانية بلورة رؤية استراتيجية شاملة لمنظومة أمن وتعاون إقليمي وقاري تتولى قيادتها دولة محورية كالمغرب. فمن شأن هذه الرؤية أن تؤسس لمرحلة جديدة من التعاون الأمني الفعال والقائم على مقاربة جماعية لمواجهة التحديات المشتركة. كما يمكن لمبادرة من هذا القبيل أن تسهم في ترسيخ إطار تعاوني يستند إلى المصالح المتبادلة بين الدول الأفريقية، وإعادة ترتيب أولويات الأمن الإقليمي وفق منظور تشاركي يعزز الحوار والاحترام المتبادل وتسوية التوترات بوسائل سلمية. وبذلك، قد تشكل هذه الرؤية ركيزة أساسية لبناء منظومة إقليمية أكثر توازنا واستقرارا، قادرة على صون المصالح الاستراتيجية للدول الأفريقية وتعزيز مكانتها ودورها في محيطها الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإقليمي، التحديات المشتركة، الظاهرة الإرهابية، الهجرة غير النظامية.

Abstract:

In light of the complex and growing security challenges facing the African continent, and the increasing threats they pose to regional stability and security, an important question arises regarding the feasibility of developing a comprehensive strategic vision for a regional and continental security and cooperation framework under the leadership of a pivotal state such as Morocco. Such a vision could pave the way for a new phase of effective security cooperation based on a collective approach to addressing shared challenges. Furthermore, an initiative of this nature could contribute to the establishment of a cooperative framework grounded in the mutual interests of African states, while redefining regional security priorities through a participatory perspective that promotes dialogue, mutual respect, and the peaceful management of tensions. In this regard, such a vision may serve as a fundamental pillar for the construction of a more balanced and stable regional order, capable of safeguarding the strategic interests of African countries and enhancing their position and role within both their regional and international environments.

Keywords: Regional Security, Shared Challenges, Terrorism, Irregular Migration.

مقدمة

يميل الفكر المغربي، تاريخيا، إلى النظر إلى مناطق الجوار المباشر، سواء القريبة أو البعيدة، بوصفها فضاءات استراتيجية تشكل مصادر مهمة لبناء علاقات تعاون. وقد استند هذا التوجه إلى رؤية جيوسياسية واسعة تعتبر أن

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

تعزيز الروابط مع المحيط الإقليمي والقاري يمثل رافعة أساسية لتحقيق مصالح مشتركة بين الدول على المستويات الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية.

من المعلوم أن منطقة القرن الإفريقي تشهد، منذ حصول دولها على الاستقلال، بؤرا متعددة للتوتر ومناطق صراعية شديدة الاضطراب، تعد من بين الأكثر المناطق تعقيدا على المستوى العالمي وفق معايير عدم الاستقرار السياسي. فقد شكلت هذه المنطقة، على امتداد عقود طويلة، مسرحا لأزمات متشابكة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والسياسية والإنسانية، مما أسهم في تكريس واقع هش يفاقم من صعوبة تحقيق التنمية والاستقرار.

لم يتوقف المغرب منذ حصوله على الاستقلال عن تأكيد انتمائه الطبيعي إلى القارة الإفريقية، إذ ظل يعتبر تعميق روابطه مع الدول الإفريقية الشقيقة أحد أهم مرتكزات رؤيته الاستراتيجية. وقد عمل باستمرار على توطيد علاقاته السياسية وبناء شراكات متعددة الأبعاد وذات مردودية، مستندا في ذلك إلى أواصر تاريخية راسخة تربطه بدول القارة. وخلال المرحلة الراهنة، وفي عهد الملك محمد السادس، اكتسب هذا التوجه الإفريقي دينامية جديدة، حيث أدرج ضمن رؤية استراتيجية طويلة المدى تقوم على مبدأ التعاون جنوب-جنوب، وتبرز في الآن ذاته مركزية التنمية البشرية باعتبارها أساسا لإرساء علاقات اقتصادية عادلة ومتوازنة بين إفريقيا والمغرب. وتترجم هذه الرؤية حرص المملكة على بناء شراكات قائمة على الإنصاف والاستمرارية، بما يعزز حضورها الإقليمي ويخدم مسار التنمية المشتركة.[1]

إلى جانب الجهود السياسية والدبلوماسية التي تبذلها المملكة المغربية لتعزيز حضورها الإقليمي والقاري وترسيخ مبادئ التعاون مع الدول الأفريقية، حرصت المملكة المغربية على إبرام سلسلة من اتفاقيات التعاون الدفاعي والأمني مع عدد من دول الأفريقية. ويأتي هذا التوجه في إطار رؤية استراتيجية شمولية تهدف إلى دعم الاستقرار الإقليمي ومواجهة التحديات الأمنية المشتركة، لاسيما في ظل ما تعرفه المنطقة من تهديدات عابرة للحدود، مثل الإرهاب، والهجرة غير النظامية. كما تعكس هذه الاتفاقيات إرادة المغرب في بناء شراكات أمنية مستدامة، تقوم على تبادل الخبرات وتعزيز القدرات، بما ينسجم مع دوره المتنامي كفاعل إقليمي يسعى إلى تحقيق الأمن والتنمية في محيطه الإفريقي.

أهمية الدارسة

أمام التحديات الأمنية المعقد بالقارة الأفريقية وما تطرحه من مخاطر متزايدة على استقرار المنطقة وأمنها، يبرز التساؤل حول إمكانية الشروع في بلورة رؤية شاملة أو تصور متكامل لمنظومة أمن وتعاون إقليمي وقاري، تتولى قيادتها دولة محورية مثل المغرب. ومن شأن هذه الرؤية أن تمهد لإعادة صياغة نمط جديد من التعاون الأمني الفعال. إن مبادرة من هذا النوع يمكن أن ترسخ إطارا تعاونيا مبنيا على المصالح المشتركة، كما يمكن لمثل هذه المبادرة أن تعيد تعريف أولويات الأمن الإقليمي، وتدعم بناء منظومة توازن واستقرار تستند إلى الحوار، والاحترام المتبادل، وضبط التوترات، بما يضمن حماية مصالح كافة الدول الأفريقية وتعزيز مكانتها في محيطها الإقليمي.

الإشكالية

يسعى المغرب إلى تعزيز أطر التعاون الإقليمي لمواجهة الجريمة الإرهابية وتحديات الهجرة غير النظامية، وما ينتج عنها من آثار أمنية واجتماعية واقتصادية متعددة. ويعكس هذا النهج الجمع بين البعد الأمني والتنمية، فضلا عن الالتزام المغربي بتعزيز الاستقرار الإقليمي، ودعم السياسات المشتركة التي تعزز القدرة على التصدي للتحديات العابرة للحدود بفاعلية ومهنية. وعليه،

1(("العلاقات المغربية الإفريقية: طموح نحو حدود جديدة"، دراسات، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، وزارة الاقتصاد والمالية، شتنبر 2014، الرباط، المغرب، ص: 2

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

تطرح هذه الدراسة سؤال مركزي حول **مدى قدرة التعاون الأمني بين المغرب والدول الإفريقية على مواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود، ولا سيما تلك المتعلقة بقضايا الإرهاب والهجرة غير النظامية، والحد من انتشارها والتقليل من آثارها السلبية على الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي يفرضها منطق البحث وضروراته العلمية، وهي كالآتي:

- ماهي أبرز التحديات الأمنية المطروحة، وإلى أي حد يسهم التعاون الأمني بين المملكة المغربية ونظيراتها الإفريقية في تعزيز القدرات المؤسسية لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود؟
- ما هي الآليات والاستراتيجيات التي يعتمدها المغرب في إطار تعاونه الأمني مع الدول الإفريقية للحد من انتشار الظواهر الإجرامية العابرة للحدود وتقليص تداعياتها على الأمن الإقليمي؟
- إلى أي مدى يساهم التعاون الأمني متعدد الأطراف، الذي يشارك فيه المغرب داخل القارة الإفريقية، في دعم الاستقرار الإقليمي والحد من تفاقم الأزمات الأمنية؟
- كيف ينعكس تعزيز التعاون الأمني بين المغرب والدول الإفريقية على تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في القارة الإفريقية؟

أهداف البحث

تتمثل الأهمية العملية لموضوع الدراسة في تحليل العلاقة التفاعلية بين الهجرة غير النظامية وباقي التهديدات العابرة للحدود، وعلى رأسها الإرهاب والجريمة المنظمة وشبكات الاتجار بالبشر، حيث تسهم هذه الظواهر في تغذية بعضها البعض، بما يؤدي إلى تعقيد المشهد الأمني الإقليمي. ومن ثم، يصبح من الضروري دراسة هذه الترابطات لفهم ديناميات عدم الاستقرار في منطقة الساحل وإفريقيا عموما. مع الوقوف حول آليات تعزيز التعاون المغربي مع الدول الإفريقية لمواجهة الشبكات الإجرامية والحد من تدفقات الهجرة غير النظامية. إلى جانب دعم وتنسيق الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب، بما يعزز من فعالية الاستجابات الجماعية للتحديات الأمنية المشتركة.

المقاربة المنهجية المعتمدة

ستعتمد الدراسة بشكل أساسي على المنهج التحليلي في دراسة الوضع الأمني بمنطقة الساحل، من خلال إبراز مختلف العوامل المؤثرة فيه وتفاعلاتها ضمن السياق العام للإقليم. كما تسعى إلى استشراف مستقبل المنطقة عبر تحليل ديناميات هذه العوامل وتقاطعاتها، مع التركيز على مدى تأثيرها في تشكيل الواقع الأمني الإقليمي. وفي هذا الإطار، سيتم أيضا تسليط الضوء على معالم المقاربة الأمنية المغربية تجاه منطقة الساحل، وتقييم انعكاساتها على الأمن القومي المغربي، فضلا عن تحليل تفاعل المتغيرات المرتبطة بها وإسقاطاتها على الواقع الأمني في المنطقة.

المبحث الأول: بروز التهديدات الأمنية الجديدة والتحول في مفهوم الأمن

لقد أصبح مفهوم الأمن خلال العقود الأخيرة يعرف تحولا عميقا، حيث تجاوز الإطار التقليدي الذي كان يرتكز أساسا على حماية حدود الدولة من التهديدات العسكرية المباشرة، لينفتح على مقاربات أوسع ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وقيمية ونفسية. وقد أملت هذه النقلة الفكرية لعدد من المستجدات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، الأمر الذي فرض على الدول بناء استراتيجيات أمنية جديدة تستوعب هذه التحولات وتتيح التعامل مع التهديدات المركبة والمعقدة.

أولا - طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة الساحل والصحراء

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

تعد منطقة الساحل والصحراء مثالا بارزا على هذا التحول الأمني في طبيعة التهديدات، حيث شهدت بروز تهديدات متعددة العوامل، تغذيها سياقات داخلية مثل هشاشة البنيات الاقتصادية وضعف الحكامة، وعوامل خارجية مرتبطة بالتحولات الجيوسياسية وانتشار الجماعات العابرة للحدود. كما امتدت انعكاسات هذه التهديدات إلى دول الجوار والدول المغاربية، التي أصبحت بدورها فضاء لارتدادات ما يجري في منطقة الساحل الإفريقي. ويمكن تصنيف أبرز التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة إلى الفئات الآتية:

أ- الظاهرة الإرهابية

برزت الجماعات الإرهابية بشكل لافت عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، إذ اكتسبت هذه التنظيمات امتدادا إقليميا يتجاوز نطاقها المحلي، بفعل التداعيات العميقة لتلك الأحداث على المنظومة الأمنية الدولية. وفي هذا السياق، ظهر تنظيم "القاعدة في المغرب الإسلامي" بوصفه أحد أبرز التنظيمات التي تحولت من جماعة محلية منحدرة من الجزائر إلى فاعل إقليمي واسع الحركة، ينشط في مناطق شاسعة من الصحراء الكبرى، ولا سيما في الشريط الحدودي الممتد بين الجزائر ومالي والنيجر وتشاد وموريتانيا. وفي غرب إفريقيا، ظهرت جماعات مسلحة أخرى اكتسبت تأثيرا متزايدا، من بينها ثلاث حركات تنشط في أجزاء من شمال نيجيريا وفي المناطق الحدودية الشمالية المتاخمة للدول المجاورة. وترتبط كل واحدة من هذه الحركات بعلاقات وثيقة مع جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد المعروفة إعلاميا باسم "بوكو حرام"، التي تعد من أخطر التنظيمات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل وغرب القارة. وتعكس هذه التطورات اتساع رقعة التهديدات الإرهابية في إفريقيا جنوب الصحراء، وتحولها إلى ظاهرة إقليمية عابرة للحدود، تغذيها هشاشة الدولة، وضعف الحضور الأمني، وتشابك العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المناطق المتضررة.[2]

كما عرفت الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء توسعا غير مسبوق، حيث ظهرت تنظيمات مسلحة متعددة تتقاطع في مرجعياتها الفكرية وفي أساليب اشتغالها مع التنظيمات الجهادية العالمية، وعلى رأسها تنظيم القاعدة. وتستغل هذه التنظيمات هشاشة المنطقة الجغرافية وضعف قدرات الدول لفرض نفوذها عبر العنف المسلح والاختطاف وفرض الإتاوات. ومن أبرز هذه التنظيمات:

- حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وهو تنظيم يرتبط فكريا وتنظيميا بالقاعدة، ويعتمد بشكل رئيسي على عمليات اختطاف الرهائن سعيا لتحقيق مكاسب سياسية ومالية، ويسعى إلى فرض سيطرته على أجزاء واسعة من الساحل؛
- تنظيم الجماعة السلفية للجهاد تتمركز أساسا في ليبيا، وتطلق على نفسها جماعة خالد بن الوليد. وقد استفاد من حالة الانفلات الأمني في ليبيا لتوسيع نشاطها؛
- تنظيم أنصار الشريعة ومقره الرئيسي تونس، وله فروع في ليبيا وشمال مالي. وقد تبنى عددا من العمليات الإرهابية بالمنطقة.

كما توجد تنظيمات أخرى أقل تطرفا نسبيا لكنها مارست أعمالا عنيفة غير متوقعة، من بينها تنظيم أنصار الدين بقيادة "إياد آغ غالي"، الذي يعد من أبرز قادة التمرد الطوارق في المنطقة.[3]

2((حكيم ألادي نجم الدين: " الجماعات المسلحة بنيجيريا والسيناريوهات المحتملة بعد البغدادي"، ورقات تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، ديسمبر 2019، الدوحة، قطر

03 غالب عبد العزيز: "بين المخاطر والفرص: تحديات الإرهاب في منطقة الساحل الخمس (G5)"، التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، الرياض، السعودية، 2020

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

وعليه، تواجه الدول الأفريقية لا سيما بمنطقة الساحل والصحراء بشكل خاص تحديات أمنية معقدة، حيث تتشابك مجموعة من العوامل التاريخية والسياسية والتنموية في إنتاج هذه الإشكالات. فالحدود الإفريقية نشأت في سياقات استعمارية لم تراعى في أغلب الأحيان الامتدادات الاجتماعية والإثنية والثقافية للشعوب الأفريقية، مما جعلها بؤرا للتوتر ومصدرا للنزاعات. كما أن طبيعة الأنظمة السياسية الإفريقية ومسارات تطورها وخياراتها التنموية، التي اتسمت في معظمها بالتعثر خلال العقود الأولى التي أعقبت مرحلة الاستقلال، ساهمت بدورها في تفاقم هشاشة المناطق الحدودية. وفي ظل انتشار تهديدات أمنية ذات طابع عابر للحدود كالإرهاب، والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، والاتجار غير المشروع بمختلف أصنافه، مما أفرز حاجة ملحة إلى تبني آليات فعالة للتعاون الجماعي بين الدول. فطبيعة هذه التهديدات تتجاوز قدرات الدول منفردة، وتفرض اعتماد مقاربات تكاملية وإقليمية تقوم على تنسيق السياسات الأمنية وتعزيز تبادل المعلومات، بما يمكن من بناء منظومة أمنية قادرة على مواجهة المخاطر المشتركة وتحصين الحدود الإفريقية ضد مختلف أشكال عدم الاستقرار.[4]

لقد حقق المغرب على المستوى الداخلي تقدما ملموسا في مجال مكافحة الإرهاب، بفضل استراتيجية شاملة تبناها بعد الهجمات الإرهابية التي شهدتها مدينة الدار البيضاء المغربية في 16 مايو 2003، والتي ساعدت على تفكيك أكثر من 210 خلايا إرهابية منذ عام 2002. ويعد المغرب عضوا مهما في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، حيث يستشار من قبل العديد من القوى التقليدية والصاعدة للتعاون والتنسيق في مجالات الأمن والاستخبارات ومكافحة الإرهاب. كما يتعاون المغرب بشكل موثوق مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) في هذا المجال. وعلى الصعيد الدولي، شارك المغرب في رئاسة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لثلاث ولايات متتالية، بالتعاون مع هولندا بين عامي 2015 و2019، وكندا بين عامي 2019 و2022، والاتحاد الأوروبي منذ سبتمبر 2022. وقد تجلى دوره الريادي أيضا في افتتاح مكتب برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا بمدينة الرباط عام 2021، مما يعكس التزام المملكة القوي بدعم الأمن والسلم الدوليين وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.[5]

ب- الهجرة غير النظامية

أصبحت الهجرة غير نظامية ظاهرة شاملة وواسعة الانتشار، إلى درجة أن تعقيداتها وتداعياتها لم تعد محصورة على بلد المنشأ فقط، بل تشمل أيضا بلدان العبور وبلدان المقصد، ما جعلها موضوعا ذا بعد إقليمي مهم على المستويين الأكاديمي والسياسي. وتبرز هذه الظاهرة باعتبارها جزءا حتميا من التجربة الإنسانية، وواقعا مشتركا مفروضا على المجتمعات. كما أنها تتسم بتعدد أبعادها وآثارها التي تشمل المكونات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن البعد الأمني، ما يستدعي تطوير استراتيجيات متكاملة لمعالجتها على المستويين الوطني والإقليمي. وتشير الهجرة غير النظامية إلى الظاهرة المرتبطة ارتباطا وثيقا بجرائم تهريب المهاجرين وبالأشكال الأخرى من الجرائم المنظمة عبر الحدود، بما في ذلك الاتجار بالبشر. وتعد هذه الظاهرة مصدر قلق متزايد، لما لها

4((يحيى البوزيدي: " التعاون الإقليمي ومواجهة المشكلات الأمنية في المناطق الحدودية الإفريقية"، قراءات سياسية، مجلة قراءات أفريقية، العدد الخامس والأربعون، يوليو 2020، القاهرة، مصر، ص: 20 وما بعدها

5((مداخلة السيد "محمد توفيق ملين": "المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة: رؤى مشتركة حول التنمية والبناء المؤسساتي تحت القيادة المستنيرة لصاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله ولصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، الرؤى والسياسات العمومية في المغرب"، ندوة علمية منظمة من المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، وبتعاون مع الجامعة الأورومتوسطية، ومكتب صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، بتاريخ 22 أبريل 2024، فاس، المغرب، ص: 16

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

من آثار محتملة على استقرار الدول والأمن الدولي. وبناء عليه، تستدعي معالجة الهجرة غير النظامية تطوير آليات تعاون عبر الحدود وتعزيز الأطر القانونية المتكاملة لمعالجتها على المستويين الوطني والدولي.[6]

ومن أجل التصدي لظاهرة الهجرة غير النظامية بما تحمله من أبعاد اجتماعية وأمنية واقتصادية، أصبح من الضروري تبني مقاربة شمولية متعددة الأبعاد، يأتي في مقدمتها البعد الإنساني في التعامل مع قضايا الهجرة. فهذه المقاربة تقوم على احترام كرامة المهاجرين وحقوقهم الأساسية، مع تعزيز آليات الحماية والإغاثة، وتوفير شروط إنسانية ملائمة لمعالجة أوضاعهم. في هذا الصدد، تبنت المملكة المغربية منذ عام 2013 سياسة للهجرة ذات طابع إنساني وأخلاقي من خلال "الاستراتيجية الوطنية للهجرة"،[7] تقوم على قيم التضامن والاستقبال والاحترام وحماية حقوق المهاجرين. وقد أسهمت هذه السياسة في تحسين وضعية حوالي 50 ألف مهاجر من دول جنوب الصحراء منذ عام 2014، كما دعمت اختيار المغرب لاحتضان مقر "المرصد الإفريقي للهجرة" بمدينة الرباط في ديسمبر 2020.[8] ويعد المغرب دولة محورية في التعاون الإفريقي في مجال محاربة الهجرة غير النظامية حيث يعد العاهل المغربي الملك محمد السادس رائدا في الاتحاد الإفريقي في قضايا الهجرة، وذلك من خلال التزامه القوي بهذا المجال من خلال تقديم "الأجندة الإفريقية للهجرة" خلال القمة الثلاثين للاتحاد الإفريقي في 29 يناير 2018 حيث أكد جلالة الملك في رسالته الموجهة إلى الدورة العادية الثلاثين "على أنه أصبح من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، أن تنخرط إفريقيا بكامل دولها في معالجة قضية الهجرة بروح عالية من التضامن والمسؤولية المشتركة، نظرا لما تفرضه التحولات الراهنة من تحديات معقدة تتجاوز قدرات الدول الفردية. إن الحكمة الجماعية والالتزام المشترك يشكلان الركيزة الجوهرية لتنفيذ الأجندة الإفريقية الموحدة المتعلقة بالهجرة، والتي تستند إلى رؤية قارية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الإنسانية والتنموية والأمنية لهذه الظاهرة. وفي هذا السياق، يظل الاتحاد والتنسيق بين الدول الإفريقية، تحت مظلة الاتحاد الإفريقي، المفتاح الحقيقي لتحقيق النجاح، إذ يعد التعاون القاري السبيل الأمثل لصوغ سياسات فعّالة قادرة على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، وتعزيز قدرات الدول في إدارة تدفقاتها، بما يضمن تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة على مستوى القارة".[9]

كما ترأست المملكة، بالشراكة مع ألمانيا، المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، واستضافت في ديسمبر 2018 بمدينة مراكش المؤتمر الوزاري الدولي للأمم المتحدة لاعتماد الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية،[10] مما يعكس الدور المحوري للمغرب في دعم السياسات الإنسانية والهجرة المنظمة على المستويين الإقليمي والدولي.

6((التقرير النهائي لمشكلات التخطيط لصياغة خطة استراتيجية للمركز الأفريقي لدراسات وأبحاث الهجرة بباماكو، مالي، دائرة الصحة والشؤون الإنسانية والتنمية الاجتماعية، مفوض الاتحاد الافريقي، يوليو 2022، أديس أبابا، إثيوبيا، ص: 10 وما بعدها

7((تعد الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء بالمغرب (SNIA)، التي أطلقت عام 2014 بتوجيهات ملكية، مقاربة إنسانية وحقوقية شاملة تهدف إلى إدماج المهاجرين النظاميين، وتدبير تدفقات الهجرة، وتحديث الإطار القانوني، و ترتكز على 4 أهداف استراتيجية، 6 مبادئ موجهة، و11 برنامج عمل قطاعي (مثل الصحة، التعليم، السكن). للمزيد من التفاصيل حول الاستراتيجية أنظر: الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، 2014، الرباط، المغرب

8((أنظر مشروع النظام الأساسي للمرصد الافريقي للهجرة، المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، الدورة العادية السادسة والثلاثون، يومي 7-6 فبراير 2020، وثيقة الاتحاد الأفريقي رقم v (XXXVI) EX.CL/1221، أديس أبابا، أثيوبيا، ص: 1 وما بعدها

9((أنظر النص الكامل للرسالة الملكية السامية التي تلاها رئيس الحكومة السيد "سعد الدين العثماني" أمام المشاركين في الدورة العادية ال 30 لقمة الاتحاد الإفريقي، بتاريخ 29 يناير 2020، أديس أبابا، أثيوبيا، متوفر على البوابة الوطنية للجماعات الترابية، وزارة الداخلية، الرباط، المغرب

10((مداخلة السيد "محمد توفيق ملين": "المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة: رؤى مشتركة حول التنمية والبناء المؤسساتي تحت القيادة المستنيرة لصاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله ولصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، الرؤى والسياسات العمومية في المغرب"، مرجع سبق ذكره، ص: 15

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

وعليه، وفي ظل التحديات الأمنية والإنسانية التي تخلفها ظاهرتا الإرهاب والهجرة غير النظامية على عدد من دول إفريقيا، أصبح من الضروري اليوم إعادة إحياء مفهوم "التكامل الإقليمي" بين الدول الإفريقية بوصفه خيارا استراتيجيا لمواجهة هذه التهديدات المتصاعدة ويعد المغرب دولة محورية داخل القارة الأفريقية من أجل قيادة هذه المبادرة. ويقتضي هذا التوجه اعتماد آليات فعالة للتفاعل والتنسيق، من خلال إنشاء أطر مؤسساتية مشتركة وإبرام اتفاقيات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف، تهدف إلى تعزيز العمل المشترك في مختلف المجالات، سواء الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية أو الاجتماعية. ويمثل هذا النمط من التعاون الإقليمي أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق المصالح المشتركة بين الدول، لما يوفره من إمكانات لتفعيل آليات العمل الجماعي في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، يبرز دور الهياكل القارية، وعلى رأسها الاتحاد الإفريقي، في تأطير الجهود وتنسيق السياسات، بما يمكن من بلورة استجابات شاملة وقادرة على معالجة الأسباب العميقة لعدم الاستقرار، وترسيخ مقومات الأمن والتنمية المستدامة داخل القارة الإفريقية. [11]

في ضوء هذا الواقع الأمني المركب التي تعرفه منطقة الساحل والصحراء، انخرطت العديد من الدول في اعتماد مجموعة من المحاور الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز الاستقرار وترسيخ الأمن الإقليمي، وتشمل أساسا الدفع بعجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والارتقاء بمنظومات الحوكمة، وتكييف استراتيجيات مكافحة الإرهاب وظاهرة الهجرة غير النظامية بما ينسجم مع التحولات الراهنة. كما أدرج ضمن هذه التوجهات دعم المبادرات الإقليمية للتعاون، وعلى رأسها عملية الدول الإفريقية المطلة على الأطلسي (PEAA)التي أطلقتها المملكة المغربية، التي تعد إطارا واعدا لتعزيز التعاون جنوب–جنوب وتنسيق الجهود في مواجهة التحديات المشتركة.[12] لم تقتصر المقاربة المغربية على مستوى التعاون التقليدي، بل تطورت لتصبح مقاربة شمولية ومتعددة الأبعاد، تستحضر في بنيتها مختلف المكونات الدبلوماسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والدينية والروحية. ويهدف هذا التوسع المفاهيمي والمؤسساتي إلى بلورة استجابة إقليمية منسقة وفاعلة قادرة على مواجهة التحديات الأمنية المتزايدة التي تعرفها المنطقة.

المبحث الثاني: التعاون المغربي-الإفريقي في مواجهة التحديات الأمنية الراهنة

إن التحديات التي جرى استعراضها في -المبحث السابق- تفرض ضرورة تعبئة جهود متعددة المستويات لمواجهتها بصورة فعالة. ويأتي في مقدمة هذه الجهود تفعيل الدور الاستراتيجي لمنظمة الاتحاد الأفريقي باعتباره الإطار المؤسسي الأبرز القادر على بلورة مقاربات جماعية لمجابهة التهديدات المشتركة في المنطقة. وفي السياق نفسه، تبرز الحاجة الملحة إلى إشراك القوى الأفريقية والإقليمية الأخرى في صياغة أي معادلة أمنية تخص القارة الأفريقية. وتظهر هذه المعطيات أن بناء منظومة أمنية فعالة في القارة الأفريقية يستدعي اعتماد مقاربة شمولية تدمج مختلف الأطراف المؤثرة، وتعزز التنسيق السياسي والأمني، وترسخ أسس التعاون الإقليمي بوصفه السبيل الأمثل لتجاوز التهديدات المركبة التي تواجه المنطقة. ويمثل تعاون المغرب مع عدد من الدول الإفريقية نموذجا بارزا يحتذى به في مجال مواجهة الظواهر الأمنية الخطيرة التي تشهدها القارة. ويستند هذا التعاون إلى مقاربة شاملة تفعل جملة من الآليات العملية التي تعزز قدرات الدول الإفريقية على التصدي للتحديات المشتركة.

أولا: دور الدبلوماسية المغربية في مكافحة الجريمة المنظمة بالمنطقة

11() سعيد على أحمد طه: "خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الأفريقية: حالة تجمع دول الساحل والصحراء (سين-صاد)"، مجلة آفاق أفريقية، المجلد الثالث عشر، العدد 44، القاهرة، مصر، 2016، ص: 13

12 Fadoua AMMARI & Rida LYAMMOURI: "Genèse et évolution des groupes extrémistes armés au Sahel dans un contexte de crise multidimensionnelle", Research Paper - N° 01/25 - Mars 2025 , Policy Center for the New South, Mohammed VI Polytechnic University, Rocade Rabat Salé, p: 16-17

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

اعتمد المغرب، انطلاقا من محددات سياسته الخارجية، مقاربة تقوم على تفضيل الوسائل السلمية في التعامل مع مختلف التهديدات الأمنية، ولا سيما تلك المرتبطة بمنطقة الساحل الإفريقي. وتندرج هذه الرؤية ضمن إطار استراتيجي شامل يهدف إلى معالجة المخاطر المتصاعدة التي تعرفها المنطقة، من خلال تعزيز التعاون والتنسيق الإقليمي مع الدول المجاورة، وإرساء أسس شراكات فعالة قادرة على مواجهة التحديات المشتركة. وقد تميزت السياسة الخارجية المغربية خلال السنوات الأخيرة بحركية دبلوماسية مكثفة، اتجهت نحو محيطها الجغرافي المباشر، إدراكا منها لطبيعة التهديدات الأمنية وخطورتها على الأمن القومي. وتترجم هذه الدينامية التزام المغرب بالعمل الاستباقي، وبناء بيئة إقليمية أكثر استقرارا، بما يخدم مصالحه الوطنية ويعزز مكانته كفاعل رئيسي في ترسيخ الأمن الإقليمي.

وفي هذا السياق، تجسد هذه الدينامية الدبلوماسية نهجا استباقيا قائما على المبادرة بدل رد الفعل، من خلال الانخراط الفعال في معالجة القضايا الأمنية وتعزيز آليات التعاون الإقليمي والدولي. كما تسعى المملكة المغربية، عبر هذه المقاربة، إلى الإسهام في بناء فضاء إقليمي أكثر استقرارا وتوازنا، بما يحقق مصالحها الوطنية الحيوية، ويكرس في الآن ذاته موقعها كفاعل محوري وشريك موثوق في دعم وترسيخ دعائم الأمن الإقليمي والسلم الدولي.

ثانيا: مكافحة الإرهاب من خلال تدريب الوعاظ الدينيين

يعد تدريب القيمين الدينيين أحد أبرز مظاهر تأثير المغرب المميز في منطقتي غرب إفريقيا والساحل في مجال مكافحة الإرهاب، وخاصة عبر مواجهة التطرف الديني، وذلك من خلال نقل التجربة المغربية في إصلاح الشأن الديني. وقد شهدت السنوات الأخيرة تزايدا في اهتمام بلدان غرب إفريقيا والساحل بالاستفادة من الدعم المغربي في هذا المجال. وللاستجابة للطلب المتزايد على تكوين الكوادر الدينية، أنشأ المغرب في مارس 2015 "معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات"،[13] بطاقة استيعابية تصل إلى 1,000 متدرب.

كما أحدث المغرب هيئة الدينية الجديدة، ويتعلق الأمر "بمؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة"، الذي مكنت من توسيع الحضور المغربي الديني في إفريقيا. [141] ووفقا للظهير الشريف رقم 1.15.75 المحدث للمؤسسة،[14] تهدف هذه الأخيرة التي يوجد مقرها في الرباط، إلى تنسيق جهود العلماء الأفارقة في سبيل نشر أفكار التسامح على أساس القيم الإسلامية، وإحياء التراث الثقافي الإسلامي المشترك، والاضطلاع بمهام البحث العلمي في الدراسات الإسلامية، وتنظيم الفعاليات والأنشطة ذات الصلة. كما تهدف مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة إلى توحيد وتنسيق جهود العلماء بكل من المغرب وباقي الدول الإفريقية للتعريف بقيم الإسلام السمحة.

ثالثا: المقاربة الاقتصادية

يتجلى التأكيد على مركزية إفريقيا بوضوح في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، الذي يكرر باستمرار التأكيد على الثوابت الراسخة للمملكة المغربية في دعم مسيرة تنمية بالقارة الإفريقية. ويعكس هذا الخطاب التزام المغرب القوي بمساندة إفريقيا لتبوأ مكانة فاعلة على الصعيدين الإقليمي والدولي، فضلا عن دعمه المتواصل لمبادرات التنمية المستدامة وتعزيز أطر التكامل السياسي والاقتصادي بين الدول الإفريقية، بما ينسجم مع رؤية المملكة في تعزيز الاستقرار والازدهار بالقارة. وتأتي المقاربة الاقتصادية والتنموية في صلب هذه الاستراتيجية

13() تم إنشاء معهد بموجب الظهير الشريف رقم 1.14.103 الصادر في 20 من رجب 1435 (20 ماي 2014) في شأن إحداث معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات، الجريدة الرسمية عدد 6268، بتاريخ 26 يونيو 2014، الأمانة العامة للحكومة، الرباط، المغرب، ص: 5470

14() الظهير الشريف رقم 1.15.75 الصادر في 7 رمضان 1436 (24 يونيو 2015) يتعلق بإحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، كما وقع تغييره، الجريدة الرسمية عدد 6372، بتاريخ 25 يونيو 2015، الأمانة العامة للحكومة، الرباط، المغرب، ص: 5996

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

كمدخل رئيسي لمواجهة التحديات الأمنية المتعددة، حيث تسهم في تعزيز فرص التنمية المحلية في مختلف الدول الإفريقية، وتقوية قدراتها على مواجهة المشكلات الأمنية والاجتماعية، بما يضمن تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة تدعم الأمن والاستقرار الإقليميين على حد سواء.

يساهم المغرب بفاعلية في متابعة وتحفيز التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية التي تشهدها إفريقيا، من خلال موقعه كمستثمر إفريقي رائد، إذ يحتل المرتبة الأولى في غرب إفريقيا، والثانية على مستوى القارة بشكل عام. وتتركز الاستثمارات المغربية في إفريقيا بشكل رئيسي في قطاعات المالية والاتصالات والزراعة والبنية التحتية.[15] ويعكس هذا الدور الالتزام المتواصل للمملكة بتعزيز التنمية المستدامة، وتطوير رأس المال البشري، ودعم المبادرات الإقليمية الرامية إلى ترسيخ السلام والأمن. وتتجسد المبادرة المغربية تجاه القارة الإفريقية من خلال إطلاق مجموعة من المشاريع الاستراتيجية التي تهدف بالأساس إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإفريقية، ضمن إطار مبادرة التعاون جنوب-جنوب. وتعكس هذه الجهود التزام المغرب بتقوية الروابط الاقتصادية بين الدول النامية، ودعم برامج التنمية المستدامة، وتعزيز التكامل الإقليمي، بما يتيح تحقيق منافع مشتركة للقارة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويعزز قدرتها على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية بصورة مستدامة ومتوازنة.

كما انتهج المغرب سياسة تعاون قائمة على المسؤولية المشتركة والتضامن مع الدول الإفريقية، بما يعكس التزامه بدعم التنمية الشاملة في القارة. وفي هذا السياق، تم تبني وتشجيع عدد من المبادرات العملية التي تهدف إلى تخفيف الأعباء الاقتصادية وتعزيز الاندماج التجاري، من أبرزها إلغاء ديون بعض الدول الإفريقية الأقل نموا، مما يسهم في تعزيز قدرتها على الاستثمار والتنمية. كما شملت هذه السياسات تمكين بعض الدول من ولوج منتجاتها إلى السوق المغربية عبر الإعفاء من الرسوم الجمركية، وهو إجراء يعزز التكامل الاقتصادي، ويفتح آفاقا للتعاون التجاري المستدام.[16] وتتجلى أبرز مظاهر التعاون الاقتصادي المغربي-الأفريقي خلال السنوات الأخيرة فيما يلي:

- إطلاق سنة 2016 لمشروع خط أنبوب الغاز الخام "المغرب–نيجيريا"، الذي يربط بين إفريقيا والمحيط الأطلسي، ويهدف بشكل أساسي إلى تعزيز الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، فضلا عن دعم التكامل الإقليمي والتفاعل مع القارة الإفريقية بشكل أوسع. ويعد هذا المشروع أحد المبادرات الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة، بما يعزز من قدرة الدول المعنية على استغلال الموارد الطبيعية بطريقة فعالة، ويحفز التعاون الاقتصادي والتنموي داخل القارة وخارجها، مساهما بذلك في تعزيز مكانة المغرب كفاعل محوري في مشهد التنمية الإقليمية؛
- وفي عام 2023، تم إطلاق المبادرة الأطلسية التي شملت 23 دولة إفريقية، والتي تمكن دول منطقة الساحل الحبيسة من الوصول إلى المحيط الأطلسي، بما يسهم في تعزيز التكامل الإقليمي وتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي والتنموي بين الدول المشاركة، ويعكس التزام المغرب بالدور الفاعل في دعم التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

15 Mustapha ES-SALEHY Abdelnabi SABRI: "La Diplomatie du Maroc en Afrique: Enjeux Stratégiques et Politique Morocco's Diplomacy in Africa: Strategic and Political Issues", African Scientific Journal, Vol : 03, Numéro 25, Août 2024, Université Hassan 1er, Settat, Maroc, p: 95

16() تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا: من أجل بلورة استراتيجية في خدمة تنمية مستدامة مع إفريقيا، إحالة ذاتية رقم 46/2020، الرباط، المغرب، 2020، ص: 11

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

رابعا: البعد الأمني والعسكري في العلاقات المغربية-الإفريقية

تعد مساهمة القوات المسلحة الملكية المغربية في عمليات حفظ السلام التي تنفذ تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة مثالا بارزا على التزام المملكة المغربية بدعم الاستقرار الدولي لا سيما في القارة الأفريقية. لقد بدل المغرب جهود متواصلة والتزام دائم في إطار بعثات الأمم المتحدة في كل من جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويأتي المغرب ضمن المرتبة التاسعة على المستوى قائمة عدد الدول المشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث يسهم بمجموعة تصل إلى 1,714 جنديا موزعين جميعهم في مختلف دول إفريقيا.[17] ويعكس هذا التواجد المكثف التزام المملكة بدعم جهود الأمن والسلم الدوليين، بالإضافة إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي في القارة، والمساهمة الفعالة في معالجة النزاعات، وحماية المدنيين، وتوفير بيئة آمنة تتيح التنمية المستدامة والمصالحة بين الأطراف المتنازعة. إضافة إلى المستوى العالي من الاحترافية والقدرة على الصمود الذي يتحلى به أفراد القوات المسلحة الملكية، مما يعكس الالتزام الراسخ للمملكة تجاه حفظ السلام وتعزيز الأمن الإقليمي والدولي.

على الصعيد الأمني، تحظى جهود المملكة المغربية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة باعتراف دولي واسع، وهو ما تجلى بشكل بارز من خلال اختيار المغرب عام 2021، كشريك رئيسي لافتتاح مكتب برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا بمدينة الرباط وهو الأول من نوعه في القارة. ويعمل المكتب كمركز تدريب متخصص في مكافحة الإرهاب موجه لقوات حفظ النظام وأمن الحدود. ويهدف هذا المركز إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة للمنطقة في مجال مكافحة الإرهاب، عبر تقديم برامج تدريبية معتمدة وعالية التخصص. وتسهم هذه البرامج في تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية، فضلا عن دعم الشركاء الإقليميين والدوليين، بما يعزز من التنسيق الأمني ويقوي الفاعلية العملياتية في مواجهة التهديدات الإرهابية العابرة للحدود.[18]

وبصفته حليفا رئيسيا من خارج حلف شمال الأطلسي (الناتو) وشريكا أمنيا تاريخيا للولايات المتحدة الأمريكية، يضطلع المغرب بدور محوري في تعزيز الاستقرار والأمن على المستوى الإقليمي. وتتجلى هذه الشراكة الثنائية من خلال تنظيم مناورات "الأسد الأفريقي" السنوية، التي تحتضنها المملكة المغربية بمشاركة كل من الجيش المغربي، والقوات الأمريكية، بالإضافة إلى عناصر من الناتو، ومراقبين عسكريين من عدد من الدول الإفريقية. ويهدف هذا التمرين السنوي إلى تحقيق منافع مشتركة لجميع الأطراف المشاركة، ولا سيما للدول الإفريقية، من خلال تعزيز الأمن القومي لكل دولة، وتقوية القدرات العسكرية والتنسيقية المشتركة لمواجهة التحديات الأمنية الإقليمية المتزايدة. كما يسهم في دعم التعاون الاستراتيجي بين الأطراف، وترسيخ استقرار المنطقة، وتعزيز الجاهزية العملياتية للقوات المشاركة، بما يعكس قدرة المغرب على الجمع بين القوة العسكرية والتعاون متعدد الأطراف في إطار استراتيجي إقليمي متكامل.

يعد تمرين "الأسد الأفريقي" واحدا من أبرز التدريبات العسكرية المشتركة على المستوى الدولي، لما يحظى به من أهمية استراتيجية وعملياتية بالغة، إذ يمثل منصة محورية لتطوير القدرات العسكرية وتعزيز التعاون بين القوات المشاركة. ويهدف التمرين إلى تحقيق مجموعة واسعة من الغايات، أبرزها رفع مستوى المناورة لدى الوحدات العسكرية، وتعزيز جاهزيتها في تخطيط وتنفيذ العمليات المشتركة ضمن إطار تحالفي منسق، بما يضمن الانسجام

17( ) أنظر تقرير حول "المساهمات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حسب الدولة والوظيفة لسنة 2024"، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ص: 1 التقرير متوفر على الموقع الرسمي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التالي: https://peacekeeping.un.org/ar أخر زيارة بتاريخ 24 فبراير 2026، على الساعة 12.13

18() مداخلة السيد "محمد توفيق ملين": "المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة: رؤى مشتركة حول التنمية والبناء المؤسساتي تحت القيادة المستنيرة لصاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله ولصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، الرؤى والسياسات العمومية في المغرب"، مرجع سبق ذكره، ص: 5

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

والفعالية أثناء المهام العملياتية. كما يسعى التمرين إلى إتقان مختلف التكتيكات والتقنيات والإجراءات المعتمدة في بيئات العمليات الحديثة، بما في ذلك تطوير مهارات الدفاع السيبراني لمواجهة التهديدات الرقمية المتصاعدة، وتحسين كفاءة إدارة الأزمات والتواصل العملياتي بين الوحدات المتنوعة. ومن ثم، يشكل هذا التمرين نموذجا متقدما للتدريب متعدد الأطراف، يسهم في تعزيز الجاهزية المشتركة، وتقوية التعاون العسكري الدولي والإقليمي، بما يعكس القدرة على الاستجابة للتهديدات الأمنية المعقدة في بيئات متغيرة ومتعددة الأبعاد.

كما يعتبر المغرب اليوم أحد أبرز المراكز الإقليمية في إفريقيا لتكوين وتأهيل الكفاءات العسكرية، حيث تستقبل مؤسساته التدريبية سنويا، وعلى رأسها الأكاديمية الملكية العسكرية بمكناس، مئات الضباط وضباط الصف من مختلف الدول الإفريقية. ويخضع هؤلاء الضباط لبرامج تدريبية متخصصة تغطي مجالات القيادة، والتخطيط العملياتي، والاستخبارات العسكرية، والأمن السيبراني، وإدارة الدفاع، بما يرفع من مستوى جاهزيتهم المهنية والاستراتيجية. ويتم تنظيم هذه البرامج ضمن شراكات عسكرية راسخة تجمع بين المغرب وعدد من الدول الإفريقية، تهدف إلى تعزيز القدرات العملياتية وبناء كوادر عسكرية قادرة على قيادة مؤسسات الدفاع والأمن في بلدانهم بكفاءة وفاعلية. وقد أسهمت هذه المبادرات في تكوين أجيال من القيادات العسكرية الإفريقية التي تشغل اليوم مناصب عليا، تشمل رؤساء أركان، وقادة أجهزة استخبارات، ووزراء دفاع، مما يعكس الدور المستمر للمغرب في هندسة النخب العسكرية بالقارة، وتعزيز تأثيره الاستراتيجي في الإطار الأمني والدفاعي الإفريقي.

وتهدف الجهود المغربية الرامية إلى استقبال العسكريين الأفارقة في الأكاديميات العسكرية بالمغرب إلى تعزيز التعاون العسكري بين الدول الإفريقية، بما يتيح تبادل الخبرات والمعارف العملية بين مؤسسات التكوين العسكري. ويسهم هذا التوجه في رفع مستوى القدرات التدريبية والعملياتية لهذه المؤسسات، بما يعزز كفاءتها في التخطيط والتنفيذ وإدارة الموارد العسكرية. ويأتي هذا المسار انسجاما مع الحاجة الملحة لدعم جاهزية الجيوش الإفريقية وتمكينها من مواجهة التحديات الأمنية المتنامية، وعلى رأسها تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود. كما يعكس هذا التوجه استراتيجية المغرب في بناء شراكات عسكرية مستدامة، تعزز من قدرة القارة الإفريقية على التصدي للتهديدات المشتركة، وتدعم الأمن الإقليمي من خلال تطوير النخب العسكرية وتأهيلها للتعامل مع بيئات عملياتية معقدة ومتعددة الأبعاد.

من أجل بلورة مقاربة أمنية شاملة قادرة على الاستجابة للتحديات المشتركة، ولا سيما مكافحة شبكات الإرهاب العابرة للحدود، واحتواء ظاهرة الهجرة غير النظامية،

كما شكل إعلان المغرب في 6 نوفمبر 2023 عن إطلاق مبادرة استراتيجية نقلة نوعية في مجال التعاون المغربي الإفريقي حيث تهدف المبادرة المذكورة إلى تمكين دول منطقة الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، مع تركيز خاص على كل من مالي وتشاد و النيجر وبوركينا فاسو، وتأتي هذه المبادرة الأطلسية في إطار رؤية شمولية للمملكة، تهدف إلى تعزيز الاستقرار السياسي في منطقة الساحل من خلال فتح منافذ اقتصادية جديدة، وخلق آفاق تعاون متعدد الأبعاد مع الدول المعنية، بما يسهم في ترسيخ التنمية المستدامة وتعزيز التكامل الإقليمي.[19] بما يعكس الجمع بين البعد التنموي والأمني في الاستراتيجية المغربية، ويؤكد التزام المملكة بالمساهمة الفاعلة في تعزيز الاستقرار الإقليمي والتنمية المستدامة في منطقة الساحل الإفريقي.

خاتمة

19)) أنظر نص الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين للمسيرة الخضراء، بتاريخ 06 نوفمبر 2023، الرباط، المغرب

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

إن الموقع الجيوسياسي الذي تتمتع به المملكة المغربية جعلها في قلب التحديات الأمنية التي تفرزها التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، لاسيما تلك التي تضع القضايا الأمنية ذات البعد الإنساني في صدارة الاهتمامات. وقد ازدادت حدة هذه التحديات في ظل التطورات التي يشهدها منطقة الساحل الإفريقي من انقلابات عسكرية وانفلات أمني كبير. وفي ضوء هذه المعطيات، ونظرا للتحولات المطروحة عملت الدبلوماسية المغربية بالنظر إلى ما تتحمله من مسؤولية تاريخية وسياسية في معالجة القضايا الأمنية الإفريقية، وانطلاقا من موقعها كقوة إقليمية فاعلة. وسعيها ا إلى الإسهام في حل النزاعات، ودعم المبادرات الجماعية لتعزيز الاستقرار، وترسيخ مقاربات تقوم على الحوار والتسوية السلمية، بما يعكس دورها الريادي في محيطها الجيوسياسي.

على الرغم من استعداد المغرب للمساهمة في تعزيز السلم والأمن في المنطقة، غير أن المملكة المغربية تدرك تماما أن الاحتياجات الأمنية لإفريقيا متعددة ومعقدة، وتتجاوز القدرات التقنية والبشرية والمالية للمغرب إذا ما تحرك منفردا. وأنه من غير الممكن عمليا لأي دولة أن تواجه بمفردها التحديات الأمنية الدولية الراهنة. ولذلك، فهو يقر بضرورة العمل مع شركاء إقليميين ودوليين لمعالجة التهديدات الأمنية العابرة للحدود بصورة منهجية. كما ستتيح هذه الشراكات تجميع الخبرات والمعارف والموارد للتعامل مع بعض المخاطر الأمنية التي تزعزع استقرار الدول الإفريقية لا سيما بمنطقة الساحل والصحراء. ومن خلال الدراسة لموضوع البحث، أمكن التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات الأساسية التي تجمل أهم ما أسفرت عنه عملية التحليل، وذلك على النحو الآتي:

- لقد تمكنت المملكة المغربية عبر دبلوماسيتها النشطة من إيصال صوتها بفاعلية داخل مختلف المحافل الدولية، مستندة في ذلك إلى قدرتها على الإسهام في حل عدد من القضايا الإقليمية والدولية، لاسيما تلك المرتبطة بإفريقيا. ويعود هذا الدور إلى تمسك الدبلوماسية المغربية بمجموعة من المبادئ والمحددات الدستورية الراسخة، وفي مقدمتها احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واعتماد الحوار والتسوية السلمية كآليات رئيسية لمعالجة النزاعات؛
- ركزت المقاربة المغربية على مجموعة من المجالات الاستراتيجية، كان أبرزها تعزيز ما يعرف بـ"الأمن الروحي"، باعتباره الركيزة الأساسية في مواجهة التطرف والغلو الديني الذي تنتهجه الجماعات الراديكالية في المنطقة. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى ترسيخ قيم الاعتدال والتسامح الديني، من خلال تأهيل الأئمة والمرشدين وتطوير برامج التكوين الديني، بما يسهم في اجتثاث جذور الفكر المتطرف وتعزيز المناعة المجتمعية ضد الدعايات الراديكالية. كما تعمل هذه المقاربة على توظيف أدوات القوة الناعمة بشكل متوازن، من أجل دعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وترسيخ بيئة إقليمية أكثر أمانا، قابلة للتنمية المستدامة والتعاون الأمني بين الدول المعنية؛
- قيام المبادرة المغربية في مواجهة التحديات الأمنية بإفريقيا لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير نظامية على تكامل ثلاثة أبعاد استراتيجية متكاملة؛ الدبلوماسية، والاقتصادية، والأمنية العسكرية. فالبعد الدبلوماسي يركز على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وبناء شراكات متينة مع الدول الإفريقية من أجل تبادل الخبرات ودعم الاستقرار السياسي. أما البعد الاقتصادي، فيعتمد على الاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة، وخصوصا في مجالات الفلاحة والصناعات الغذائية والدوائية والبنية التحتية، بما يسهم في معالجة الجذور الاقتصادية للأزمات الأمنية. وفي المقابل، يتجلى البعد الأمني والعسكري في برامج تدريب وتأهيل القوات الإفريقية، وتعزيز قدراتها والرفع من جاهزيتها لمواجهة التحديات المعقدة، ومكافحة الإرهاب العابر للحدود والهجرة غير النظامية، ليضمن المغرب بذلك مواجهة شاملة للتحديات الأمنية، تجمع بين القوة الناعمة والقدرات العملياتية المباشرة.

استنادا إلى النتائج التي أفضت إليها الدراسة، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات المتعلقة بتعزيز التعاون الأمني بين المغرب والدول الإفريقية لمواجهة التحديات الراهنة، وذلك على النحو الآتي:

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

- تعزيز التنسيق الأمني والاستخباراتي من خلال إنشاء آليات مشتركة لتبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية بين المغرب والدول الإفريقية بشكل عام ودول الساحل والصحراء بشكل خاص، مع تطوير منصات رقمية موحدة لمتابعة تحركات الجماعات الإرهابية وشبكات الهجرة غير النظامية التي تنشط بالمنطقة؛
- بناء القدرات المؤسسية عبر دعم قدرات الأجهزة العسكرية والأمنية في الدول الشريكة من خلال برامج تدريبية مشتركة، وورش عمل متخصصة في مكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية، مع التركيز على استخدام التكنولوجيا الحديثة وتقنيات التحليل الجنائي؛
- تقوية التعاون القانوني والقضائي من خلال تطوير اتفاقيات إقليمية لتسهيل الملاحقة القضائية والإدارية للمشتبه فيهم بالأنشطة الإرهابية أو المتاجرة بالبشر، وضمان سرعة تبادل المعلومات القضائية بين الدول المعنية؛
- تعزيز التعاون التنموي والاجتماعي وربط الجهود الأمنية بمبادرات تنموية تستهدف المناطق الأكثر عرضة للتجنيد الإرهابي أو الهجرة غير النظامية، بما في ذلك دعم التعليم، وخلق فرص العمل، وتمكين الشباب والمجتمعات المحلية.

لائحة المراجع المعتمدة

❖ المقالات والدراسات

- حكيم ألادي نجم الدين: " الجماعات المسلحة بنيجيريا والسيناريوهات المحتملة بعد البغدادي"، ورقات تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، ديسمبر 2019، الدوحة، قطر
- يحيى البوزيدي: " التعاون الإقليمي ومواجهة المشكلات الأمنية في المناطق الحدودية الإفريقية"، قراءات سياسية، مجلة قراءات أفريقية، العدد الخامس والأربعون، يوليو 2020، القاهرة، مصر
- سعيد على أحمد طه: "خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الأفريقية: حالة تجمع دول الساحل والصحراء (سين-صاد)"، مجلة آفاق أفريقية، المجلد الثالث عشر، العدد 44، القاهرة، مصر، 2016
- غالب عبد العزيز: "بين المخاطر والفرص: تحديات الإرهاب في منطقة الساحل الخمس (G5)"، التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، الرياض، السعودية، 2020

❖ الخطب والرسائل الملكية والنصوص القانونية

- نص الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين للمسيرة الخضراء، بتاريخ 06 نوفمبر 2023، الرباط، المغرب
- الرسالة الملكية السامية التي تلاها رئيس الحكومة السيد "سعد الدين العثماني" أمام المشاركين في الدورة العادية ال 30 لقمة الاتحاد الإفريقي، بتاريخ 29 يناير 2020، أديس أبابا، أثيوبيا، متوفر على البوابة الوطنية للجماعات الترابية، وزارة الداخلية، الرباط، المغرب
- الظهير الشريف رقم 1.14.103 الصادر في 20 من رجب 1435 (20 ماي 2014) في شأن إحداث معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات، الجريدة الرسمية عدد 6268، بتاريخ 26 يونيو 2014 ، الأمانة العامة للحكومة، الرباط، المغرب
- الظهير الشريف رقم 1.15.75 الصادر في 7 رمضان 1436 (24 يونيو 2015) يتعلق بإحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، كما وقع تغييرة، الجريدة الرسمية عدد 6372، بتاريخ 25 يونيو 2015 ، الأمانة العامة للحكومة، الرباط، المغرب

❖ المداخلات والتقارير والوثائق الرسمية

- "العلاقات المغربية الإفريقية: طموح نحو حدود جديدة"، دراسات، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، وزارة الاقتصاد والمالية، شتنبر 2014، الرباط، المغرب
- مداخلة السيد "محمد توفيق ملين": "المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة: رؤى مشتركة حول التنمية والبناء المؤسساتي تحت القيادة المستنيرة لصاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله ولصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، الرؤى والسياسات العمومية في المغرب"، ندوة علمية منظمة من المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، وبتعاون مع الجامعة الأورومتوسطية، ومكتب صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، بتاريخ 22 أبريل 2024، فاس، المغرب
- التقرير النهائي لمشكلات التخطيط لصياغة خطة استراتيجية للمركز الأفريقي لدراسات وأبحاث الهجرة بباماكو، مالي، دائرة الصحة والشؤون الإنسانية والتنمية الاجتماعية، مفوض الاتحاد الافريقي، يوليو 2022، أديس أبابا، إثيوبيا
- الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، 2014، الرباط، المغرب
- مشروع النظام الأساسي للمرصد الافريقي للهجرة، المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، الدورة العادية السادسة والثلاثون، يومي 7-6 فبراير 2020، وثيقة الاتحاد الأفريقي رقم v (XXXVI) EX.CL/1221، أديس أبابا، أثيوبيا
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الاندماج الإقليمي للمغرب في إفريقيا: من أجل بلورة استراتيجية في خدمة تنمية مستدامة مع إفريقيا، إحالة ذاتية رقم 46/2020، الرباط، المغرب، 2020
- تقرير حول "المساهمات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حسب الدولة والوظيفة لسنة 2024"، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

المراجع باللغة الأجنبية

- Fadoua AMMARI & Rida LYAMMOURI: "- Genèse et évolution des groupes extrémistes armés au Sahel dans un contexte de crise multidimensionnelle", Research Paper - N° 01/25 - Mars 2025, Policy Center for the New South, Mohammed VI Polytechnic University, Rocade Rabat Salé
- Mustapha ES-SALEHY Abdelnabi SABRI: "La Diplomatie du Maroc en Afrique: Enjeux Stratégiques et Politique Morocco's Diplomacy in Africa: Strategic and Political Issues", African Scientific Journal, Vol : 03, Numéro 25, Août 2024, Université Hassan 1er, Settat, Maroc